تقرير للجنة حماية الصحافيين عن السعودية: أمراء، ورجال دين، وأجهزة رقابة (2 من 2)

وزارة الإعلام تحت إمرة شخصيات سياسية ودينية ورؤساء تحرير الصحف «أنشأوا صحافة لا تسمح بالنقد»

اكبر بلد منتج للنفط يعاني من البطالة والفقر وخطر الإرهاب والفساد والتطرف قد ينفجر على نفسه

جويل كمبانا *

اصدرت «لجنة حماية الصحافيين» وهي منظمة مستقلة، غير ربحية، مقرها في نيويورك، وتعمل على حماية حرية الصحافة في العالم تقريرا عن وضع الصحافة والاعلام في السعودية وحالتها بين تأثير السياسة والسلطة الدينية ورقابة رجال الصحافة الرسميين. ونظرا لاهمية الدراسة التي اعدها جويل كمبانا، تنشر «القدس العربي» النص الكامل للدراسة.

■ لقد مضت حوالي ثلاث سنوات ـ على أية حال ـ منذ أن كتبت فيها الكاتبة وجيهة الحويدر آخر مرة في صحيفة سعودية. وكانت الحويدر ـ وهي مُدرسة سابقة تقوم بإعداد مناهج التعليم في شركة «ارامكو» السعودية للبترول التي تديرها الدولة ـ قد بدأت بكتابة مقالات رأي منذ عدة سنوات ولكن في عام 2003 توقفت الصحف السعودية بصورة مفاجئة عن نشر مقالاتها. وقالت وجيهة الحويدر في مقابلة أُجريت معها في مجمع «ارامكو» الممتد في الظهران الواقعة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط من البلاد «لقد علمت بذلك أثناء إجازتي حيث قال لي أصدقاء: علمنا أنه تم منعك من الكتابة». وقالت إن المحررين في صحيفتي الوطن و«أراب نيوز» أبلغوها أنهم تلقوا فاكساً من وزارة الإعلام تأمرهم بالتوقف عن نشر مقالاتها.

وقد تعرضت وجيهة الحويدر لحقوق المرأة والتمييز الجنسي في المجتمع السعودي والأمراض الاجتماعية وهي موضوعات من المحتمل أنها أغضبت حساسيات تقليدية. إلا أن منعها من الكتابة أثارته مقالة كتبتها في أيار/مايو 2003 والتي تحدثت عن الفتى السعودي الذي قام بأخذ صور لكدمات على جسده بقصد مقاضاة والده في النهاية. وكتبت الحويدر تقول إن الأب لم يُعاقب.

وقالت وجيهة الحويدر إنه «عندما يقرر أحدٌما أن هذا الشخص ينبغي أن يتوقف عن الكتابة فإنهم لا يبلغونه». وقالت «لقد سمعت دائماً عن المنع من الكتابة من أشخاص آخرين، أما وزراة الإعلام فتصرفت كما لو كانت لا تعرف عن الأمر».

وتقول الحويدر إن وزارة الإعلام اتصلت بها الصيف الماضي وعرضت رفع الحظر عنها إذا ما سافرت للخارج كسفيرة للنوايا الحسنة وتحدثت عن نواحي التقدم في حقوق المرأة في العربية السعودية. ولكنها رفضت. وعندما سُئل إياد المدني وصالح النملة عن قضية الحويدر قالا إنهما فهما أن الحويدر هي التي قررت التوقف عن الكتابة. وقال إياد المدني إنه لم تُعرض على الكاتبة أية صفقة.

وعلى مر السنين تعرض العشرات من الكتاب للمنع من الكتابة لفترات تتراوح من بضعة أيام إلى فترات غير محددة، فقد تم على سبيل المثال وضع حسن المالكي وهو عالم ديني على القائمة السوداء بصورة دائمة لتشككه بالوهابية.

ويعد المنع من الكتابة إحدى طرق السيطرة. فالسلطات تزود المحررين بالقواعد العامة لكيفية تغطية الأخبار الحساسة ومتى يجب فرض التعتيم وما الذي يجب مراقبته. في تشرين الأول (اكتوبر) أمرت الحكومة رؤساء التحرير بعدم تغطية قضية محمد الحربي وهو مدرس كيمياء في المدرسة الثانوية من القصيم تمت مضايقته بقسوة من قبل زملائه الإسلاميين الذين اعترضوا على تشجيعه للتفسير الديني النقدي. وقد تم حبس الحربي الذي وُجهت إليه تهم التجديف 40 شهراً وجلده 750 جلدة قبل أن يتم العفو عنه من قبل الملك عبد الله. واعترف إياد المدني بوقف تغطية القصة لتجنب وقوع «انقسامات» في المجتمع السعودي.

ويقول الصحافيون إن وزارة الإعلام كثيراً ما تتصرف بإمرة شخصيات سياسية ودينية أكثر قوة. ويقولون إن وزارة الداخلية تمثل القوة الرئيسية في فرض القيود على الصحافة على الرغم من أن الناطق الرسمي باسم الوزارة الفريق منصور التركي قال إنه لا دور رسمياً لها. وصرح الفريق منصور التركي للجنة حماية الصحافيين في الرياض بأن «وزارة الداخلية ليست هي من يصنع قرار منع الصحفي من الكتابة». ولكن يُنظر إلى الوزارة على أنها متحالفة مع القوى الدينية المتشددة ويُعتقد على نطاق واسع أنها وراء الكثير من حالات منع الصحافيين، حيث تقوم قوات الأمن التابعة لها –والمعروفة باسم المباحث– بمراقبة التغطيات الصحفية وفرض رقابة شديدة على الكتاب في كل مدينة من المدن الرئيسية، على حد قول صحفيين. وذكر العديد من الصحافيين للجنة حماية الصحافيين بأن وزارة الداخلية نشطت بصورة خاصة في السنين الثلاث الماضية حيث يقوم عملاؤها بإقناع عدد من الصحافيين بتوقيع تعهد سري خطي بالامتناع عن توجيه انتقادات معينة أو عن الكتابة إطلاقاً.

ويقول منصور النقيدان وهو متطرف ديني سابق تحول إلى منتقد للتطرف يبلغ الخامسة والثلاثين من العمر ويكتب في صحيفة الرياض إنه استُدعي إلى فندق خمس نجوم في الرياض لكي يتم استجوابه من قبل عملاء المخابرات بعد كتابته لمقالة رأي في صحيفة «نيويورك تايمز». وقالت المقالة التي نُشرت في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2003 إن البلد «يعيق تقدمه تطرف إسلامي عميق الجذور في معظم المدارس والمساجد التي أصبحت تربة صالحة لتفريخ الإرهابيين» وإن الإرهاب سيستمر «طالما أنه مستوطن في مؤسساتنا التربوية والدينية». وقد اتصل به عملاء «الدولة» بعد أيام باعثين بالرسالة البليغة التي مفادها أن كتاباته «أساءت للدولة». ثم تم اعتقاله مدة خمسة أيام من قبل المباحث وامتنع رؤساء التحرير في صحيفة الرياض عن نشر كتاباته لعدة أشهر.

علاقة قائمة على المقايضات

إن العلاقة بين آل سعود ورجال الدين في البلاد مبنية على المقايضات والتوازن السياسي. ولكن خلال العقود الثلاثة الماضية منحت السلطات السعودية المؤسسة الدينية تأثيراً متزايداً كوسيلة لاسترضاء الإسلاميين المتشددين. وحاليا فإن أكثر الكتابات الصحفية السعودية جرأة ليست التي تنتقد السياسة أو العائلة المالكة بل تلك التي تنتقد القوة المتزايدة للممارسات الوهابية المحافظة التي يقول عنها الكتّاب إنها تضطهد النساء وتنمي عدم التسامح الديني وتشجع الإرهاب.

ويظهر البحث الذي أجرته «لجنة حماية الصحافيين» أن رجال الدين المحافظين والنشطاء الإسلاميين واجهوا مثل هذا النقد بالهجوم على وسائل الإعلام هجوماً قاسياً في خطبهم وعلى الإنترنت، وكذلك عن طريق الضغط المتواصل على مديري الأخبار. وعندما تذهب التغطية الصحفية إلى ما هو أبعد من اللزوم، يصبحون عدائيين في الضغط على رؤساء التحرير أو في حض الحكومة على اتخاذ إجراءات صارمة.

ويرى أحد رجال الدين أن الصحافة تفرض على المجتمع السعودي رؤى غير مرحب بها وأنه ينبغي ألا يُسمح لها بتخطي الخطوط القانونية والدينية المحددة تحديداً واضحاً. وقال رجل الدين البارز سعد البريك للجنة حماية الصحافيين إن «الصحافيين الليبراليين في هذا البلد ينشرون صورة خادعة بأنهم مضطهدون». وقال إن بعض الصحف تمارس «نوعاً من الطغيان» الخاص بها عن طريق الترويج لآراء تتناقض مع الدستور والقرآن والأعراف الإسلامية.

وقال البريك إن «على كل شخص أن يتذكر أن هناك خطاً بين ما يقولة الدستور والسلطات الدينية من جانب وبين القضايا الخاضعة للجدل العقلي من جانب آخر»، وقال «وهذا الخط ينبغي ألا يتم تجاوزه».

وينوه الصحافيون إلى إفراط المتشددين في تصميمهم على حماية تلك الخطوط. فخلال معرض للكتاب عُقد في الرياض في شباط (فبراير) أوقع إسلاميون الفوضى في مناقشة عامة حول الرقابة كان يشارك فيها رئيس تحرير صحيفة الرياض تركي السديري وهو من كبار مؤيدي الحكومة والذي نشرت صحيفته انتقادات للمتطرفين الإسلاميين. وكان من بين المشاركين أيضاً وزير الإعلام السابق محمد عبدو يماني وكتاب آخرون من منتقدي المتشددين الدينيين.

وقام رجال من الحضور بالصراخ على المشاركين في الندوة واتهموهم بأنهم يحيدون عن الإسلام، وألحوا على أنه ستتم محاكمتهم في المحاكم الدينية بسبب سياساتهم الليبرالية. وأحاط النشطاء بأعضاء الهيئة المشاركة وعاملوا أحد الصحافيين على الأقل بخشونة.

مكارثية سعودية

وقال جمال خاشقجي رئيس التحرير السابق للوطن «إن الأمر شبيه بالمكارثية في الخمسينيات» مشبهاً إياه بأجواء الحملة المضادة للشيوعيين من قبل السناتور الأمريكي جوزف مكارثي ووضع الكتاب الأمريكيين على القائمة السوداء.

ويقول سلطان القحطاني ـ وهو محرر في الموقع الإخباري السعودي المشهور «إيلاف» ويقيم في الرياض ـ إن رجال الدين السعوديين تعرضوا بالاستنكار لموقع إيلاف بالاسم في صلوات الجمعة كما أن المحافظين المتدينين أدانوه في رسائل إلكترونية «إيميل». وقال القحطاني «نحن نطالب بمزيد من الانفتاح في المجتمع، ونطالب بحقوق المرأة وبهامش أكبر من حرية الصحافة. أما المتدينون فإنهم يحاولون العودة قروناً إلى الوراء، وهذا يغضبهم كثيراً».

في كانون الاول (ديسمبر) قام رقباء المواقع السعوديون بمنع الوصول إلى موقع «إيلاف» في المملكة بعد أن طبع الموقع (بطريق الصدفة حسب القحطاني) تعليقاً مرسلاً بالبريد الإلكتروني يشير إلى علاقات جنسية للنبي محمد. ويقول القحطاني «ولكن هذا ليس السبب الوحيد للاحقتهم لموقع «إيلاف» ». وقال إن «الكثير من رجال الدين يرفعون شكاوى إلى الملك ووزارة الإعلام بشأن موقع إيلاف».

وفي بعض الحالات تلقى الكتاب تهديدات بالقتل عبر الإنترنت معظمها مجهولة الاسم وتم إدراجها على مواقع إسلامية.

يقول حمزة المزيني أستاذ اللغويات في جامعة الملك سعود والذي تلقى العديد من التهديدات بالقتل لانتقاده المتشددين المتدينين «أتلقى مكالمات هاتفية وإهانات ولغة بذيئة». ويقول «إنهم لا يهاجمون قضية بل يهاجمونك شخصياً. وهذا يجعل الناس يفكرون مرتين وثلاثة قبل أن يكتبوا. إنهم قساة وعديمو المبدأ وقد يستخدمون لغة غير سائغة ضدك وضد عائلتك»

وقد أغاظت كتابات حمزة المزيني المتطرفين كثيراً بحيث أنهم أقاموا عام 2005 قضية قانونية استئنائية ضد هذا الصحافي في المحكمة الشرعية الإسلامية التي ليس لديها سلطان قضائي رسمي على الشؤون الصحفية والتي يتم فيها إيقاع عقوبات قاسية من بينها الجلد. وقد تم تسجيل الدعوى من قبل أستاذ إسلامي يدعى عبد الله براك اتهم المزيني بالقذف بعد أن تبادل الاثنان سلسلة من التعليقات في الصحف السعودية. وقد بدأت المجادلة عندما كتب المزيني مقالة في صحيفة الوطن تنتقد بعنف وجود الإسلاميين المتشددين في الجامعات السعودية الذين يحرمون الموسيقى والرقص وتعليم الإناث من قبل أساتذة ذكور.

وفي النهاية تمت إدانة حمزة المزيني وحُكم عليه بمائة جلدة والحبس شهرين في السجن. وعندما قال للقاضي بتحد إن قراره لن ينفذ قام القاضي على الفور بمضاعفة الحكم. وابلغت مصادر لجنة حماية الصحفيين أن ذلك أثار سخطا شديدا لدى الملك عبد الله، وكان قد أصدر من قبل مرسوماً بإيقاف الدعوى وإلغاء الحكم على المزيني وإسقاط أحكام عديدة أخرى مماثلة.

الحكومة لا تتوسط نيابة عن الصحافيين

ويقول صحافيون إن تدخل الملك كان مهماً جداً ولكن الحكومة السعودية لا تتوسط نيابة عن الصحفيين ضد المؤسسة الدينية. وفي الوقت الذي يقر فيه الصحافيون بالحاجة إلى الحكومة كي تقيم توازناً بين المحافظين المتدينين والليبراليين إلا أنهم يلقون باللائمة على وزارة الداخلية ومسؤولين آخرين لخضوعهم لاحتجاجات القادة المتدينين بسهولة كبيرة.

ويقول القحطاني إن «الحكومة تعمل على استرضاء المؤسسة الدينية» وإن «الحكومة تحتاج إلى استخدام تأثيرها لمواجهة المؤسسة الدينية من خلال التعليم والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. ... لقد كان للمؤسسة الدينية الصوت الوحيد بشأن هذه القضايا طيلة القرون الماضية».

وعلى الرغم من أن اللائمة تقع على عاتق الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية فيما يتعلق بالقيود على الصحافة إلا أن المشكلة تكمن في المهنة كذلك، حيث يقول سليمان الهتلان وهو كاتب زاوية سابق في صحيفة الوطن ورئيس التحرير الحالي لصحيفة «فوربس أريبيا» بدبي إن «رؤساء التحرير جزء من المشكلة» وإنهم «أنشأوا مدرسة صحافة لا تسمح بالنقد».

ويرسم الكتاب السعوديون صورة غير ممائلة لكبار رؤساء التحرير في البلاد يصفونهم فيها بأنهم موالون للحكومة وأنهم احتفظوا بمناصبهم سنوات طويلة وأنه ليس لديهم استعداد لتعريض امتيازات مناصبهم للخطر بتحدي السلطة. كما أن رؤساء التحرير يسارعون إلى إيقاف الكتاب المنتقدين ووقف نشر المقالات المشاكسة.

وفي معرض إبرازهم لإخفاق الصحف اليومية الرئيسية في الارتقاء إلى مستوى إمكاناتها الكامنة يُجري الكثير من الصحافيين المقارنات مع وسائل الإعلام السعودية الجديدة مثل صحيفة الوطن والصحف اليومية اللندنية المملوكة سعودياً كالحياة والشرق الأوسط والموقع الإخباري على الإنترنت «إيلاف» . فعن طريق التشديد على التغطيات الصحفية الشابة والمتبصرة تمكنت كل من هذه الصحف من توسيع حدود المسموح به.

حتى المسؤولون الحكوميون ينتقدون الافتقار إلى الحماسة في صحافة التيار السائد. ويقول وزير الإعلام، إياد المدني، إن «بعض رؤساء التحرير يحتلون مناصبهم منذ فترة أطول من اللازم ولكننا لا نستطيع عمل شيء إزاء ذلك»، وقال «لو كان الأمر بيدي لقمت بتغييرهم غداً، فأنا أعتقد أن هذه الصحف بحاجة إلى دماء شابة».

وكان رؤساء تحرير كبريات الصحف في لقائهم مع لجنة حماية الصحافيين مراعين لرغبات المسؤولين الحكوميين وسارعوا إلى التقليل من شأن القيود. فقد رسم الجميع تقريباً صورة إيجابية للبيئة الصحفية في البلاد على الرغم من بعض الخلافات مع المؤسسة الدينية، إذ قال تركي السديري رئيس تحرير صحيفة الرياض «لقد حدثت تغييرات كثيرة في الصحافة»، وقال «في السابق كان من الصعب الكتابة عن الجماعات الدينية ولكننا الآن نكتب عنها».

إلا أن تركي السديري أكد على ضرورة احترام الصحافة للبنية المحافظة للبلد، وحذر من الحرية «المطلقة» وقال إن «الحفاظ على الأمن والوحدة الوطنيين يمثل المسؤولية الرئيسية للصحافة». وقال إن «الصحافة في المملكة تمس الكثير من الجوانب المهمة للمواطنين ولكن يتوجب علينا معالجتها بطريقة تعود بالنفع على المصالح العليا للمواطن والمؤسسات».

ويترأس تركي السديري هيئة الصحافيين السعوديين التي تم تشكيلها في شباط (فبراير) 2003 بموافقة الحكومة. وكانت الهيئة المؤلفة من رؤساء تحرير كبريات الصحف في المملكة غير فاعلة بصورة كاملة تقريباً، ففي لقائها مع لجنة حماية الصحفيين أعلن رؤساء الهيئة باعتزاز أنهم لم يتلقوا ولا شكوى واحدة من الصحافيين السعوديين. وقال السديري عند سؤاله عما إذا كانت الهيئة ستحشد التأييد لزملاء تم منعهم من الكتابة من قبل الحكومة إنه ينبغي معالجة مثل هذه الأمور من قبل وزارة العمل.

لا يعرف معظم أعضاء الوسط الصحافي سوى القليل عن أجندة الهيئة، كما أنهم غير متفائلين بأن تصبح يوماً قوة للتغيير. وحتى الوزير إياد المدني كان قاسياً في انتقاده لقادة الهيئة، إذ قال «بقدر ما يعنينا الأمر، فإنهم لم يفعلوا شيئاً». وأضاف، «إننا بانتظار أن يتحركوا وأن يقولوا نحن هنا، أو أن يفعلوا أي شيء».

عدا عن رؤساء التحرير، يقول الصحافيون إن الإعلام يعاني من غياب الحرفية ومن عجزه عن استقطاب أشخاص جيدي التدريب يرون في الصحافة مهنة نهائية. فغالباً ما يكون المحررون من المغتربين من مصر أو لبنان أو من شبه القارة الهندية وهم قد لا يدركون أهمية الخبر المحلي ولكن بوسعهم أن يكونوا بنفس قسوة رؤساء التحرير السعوديين بشأن منع نشر الموضوعات، حسب بعض الكتاب السعوديين. لقد عزز غياب التدريب المهني وكليات الصحافة مصحوباً بثقافة الرقابة الذاتية روح اللامبالاة عند الكثير من الصحافيين الشباب.

نظراً لكون العربية السعودية أكبر منتج للنفط في العالم ولديها 25 بالمئة من الاحتياطي المعروف من البترول ولكونها دولة مواجهة في المعركة ضد تنظيم القاعدة فإنها ستظل مركز الاهتمام الدولي لبعض الوقت. ويخشى المحللون أن يتعرض هذا البلد ـ الذي يعاني من البطالة والتفاوت الاقتصادي وخطر الإرهاب والفساد ووجود التطرف الديني ـ لحالة هيجان سياسي ما لم يسمح لمواطنيه بدور أكبر في كيفية حكم البلد.

لقد تحدث الملك عبد الله ـ وهو الحاكم الفعلي خلال السنوات العشر الماضية والذي تبوأ العرش بعد وفاة الملك المريض فهد بن عبد العزيز العام الماضي ـ عن الحاجة إلى إصلاح سياسي واجتماعي «تدريجي». وفي العام الماضي اتخذت السعودية خطوات صغيرة لفتح نظامها السياسي من قبيل إجراء الانتخابات البلدية الأولى في البلاد.

إن طريق الإصلاح الطويل محفوف بالتحديات. إن لدى أفراد العائلة المالكة آراءً مختلفة بشأن الحاجة إلى التغيير. والمحافظون المتدينون كان لهم خلال العقود الأخيرة على الأقل اليد العليا على الإصلاحيين الليبراليين. وقد أرسلت الحكومة عام 2006 بالفعل رسائل مختلطة. فبعض كتاب الأعمدة الذين كانوا ممنوعين من الكتابة ذات يوم ظهروا من جديد على صفحات الصحف في الوقت الذي أغلقت فيه الحكومة موقعين إخباريين على الإنترنت واعتقلت رباح القويعي الكاتب في صحيفة «شمس» بسبب «الإساءة للمعتقدات الإسلامية».

ويقول الصحافيون من أصحاب العقلية الإصلاحية إنه يجب أن يكون التغيير أسرع وأكثر جوهرية وأن يكون تغييراً دائماً. ويقولون إن التقدم الحقيقي يتطلب تعزيز قوة وسائل الإعلام بحيث تكون بمثابة منبر للنقاش الحر والمفتوح حول القضايا الهامة التي تواجهها المملكة السعودية. وقال الكاتب السعودي محمد محفوظ خلال تجمع في إحدى الديوانيات بمدينة القطيف بالمنطقة الشرقية، إن «بلدنا يواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية يتوجب علينا التغلب عليها وإلا فستكون هناك موجة جديدة من العنف»، وقال إن «أول أبواب الإصلاح هو الصحافة المفتوحة».

توصيات

لجنة حماية الصحافيين تدعو حكومة المملكة العربية السعودية لتنفيذ التوصيات التالية الهادفة إلى مواءمة الممارسات المتعلقة بحرية الصحافة في البلاد مع المعايير الدولية:

ـ يجب التصريح علنا بأن الحكومة السعودية ملتزمة بموجب الأعراف الدولية لحرية التعبير، بأن تضمن حرية وسائل الإعلام والتعددية، بما في ذلك نشر آراء ووجهات نظر متنوعة تتضمن تلك التي تنتقد سياسات الحكومة.

ـ تشجيع الصحافيين على القيام بتحقيقات صحفية مستقلة (بما في ذلك التغطية الإخبارية الناقدة للأسرة المالكة، والحكومة، والمؤسسة الدينية)، وذلك من خلال إصدار ضمانات صريحة بأن السلطات لن تقوم بمعاقبة الصحافيين، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب قيامهم بنشاطات مهنية كهذه.

ـ إنهاء جميع أشكال التدخل الرسمي في العمل اليومي للصحف. وإلغاء كافة الأوامر التي تحظر نشر كتابات الصحافيين الناقدين. والتوقف عن تهديد الصحافيين وسجنهم بسبب كتاباتهم.

ـ تشجيع الاستقلال والتنوع في الصحافة المحلية وإنهاء ممارسة الموافقة على تعيين رؤساء التحرير وتيسير عملية الحصول على الترخيص اللازم لإصدار الصحف لجميع المواطنين، بصرف النظر عما إذا كانوا يتمتعون بدعم الأسرة المالكة أو الحكومة، أم لا.

ـ القيام بخطوات فورية لخصخصة وسائل البث الإعلامي، بقصد تشجيع الأخبار والآراء المستقلة في المحطات الإذاعية والتلفزيونية السعودية، بما في ذلك الآراء الناقدة للحكومة وسياساتها.

ـ إلغاء الرقابة على مواقع الإنترنت الإخبارية.

بسبب الدور الفريد الذي يؤديه رؤساء التحرير السعوديون، تطالب لجنة حماية الصحافيين من كبار رؤساء التحرير تنفيذ التوصيات التالية:

ـ تشجيع الصحافيين والكتاب على إجراء تغطية إخبارية مستقلة وكتابة مقالات الرأي بحرية، بما في ذلك التقارير الناقدة للحكومة.

ـ إلغاء العقوبات التأديبية، والفصل من العمل، والعقوبات الأخرى التي تفرض على الصحافيين بسبب عملهم النقدي.

ـ لجنة حماية الصحافيين تحث هيئة الصحافيين السعودية على تطبيق الخطوات التالية:

ـ تأسيس لجنة دائمة تنشط في توثيق انتهاكات حرية وسائل الإعلام السعودية والإبلاغ عنها. يجب أن تتضمن هذه الانتهاكات حالات الصحافيين الذين يتعرضون للسجن، أو الفصل من العمل، أو المنع من تنفيذ مهامهم المهنية بسبب كتاباتهم.

ـ تأسيس آلية لتمكين الصحافيين من رفع شكاوى إلى اللجنة، بحيث تقوم هيئة الصحافيين بنشاطات نيابة عنهم والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم بصفة فاعلة.

صحافي: بلدنا يواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية يتوجب علينا التغلب عليها وإلا فستكون هناك موجة جديدة من العنف وأول أبواب الإصلاح هي: الصحافة المفتوحة

* جويل كمبانا هو منسق برامج متقدمة ومسؤول عن قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «لجنة حماية الصحافيين»